# دور المكتبات في إتاحة المعلومات والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

**د. حنان أحمد فرج**

**أستاذ مساعد بقسم المكتبات والمعلومات**

**جامعة المنصورة**

**المستخلص:**

تعد التنمية المستدامة من أهم القضايا التي تتسابق الدول في تحقيقها كل حسب إمكانياتها، ويمكن لمؤسسات المعلومات والمكتبات بخاصة بما تتيحه من وصول شامل للمعلومات أن تسهم بشكل جذري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك جاءت هذه الدراسة مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي وتحقيق عدد من الأهداف من بينها التعرف على الدور المهم للمكتبات في إتاحة المعلومات ودعم أهداف التنمية المستدامة، وإلقاء الضوء على واقع الوصول الحر بمؤسسات المعلومات بالمملكة العربية السعودية ومدى ارتباطه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ غياب عنصر النفاذ إلى المعلومات في خطة المملكة العربية السعودية للتنمية، وبعض مبادرات تيسير الوصول للمعلومات لا تندرج تحت الوصول الحر، وعدم وجود تشريع جامع ينظم عملية نشر المعلومات الحكومية بمنصات البيانات المفتوحة. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من بينها ضرورة وجود رؤى واضحة بما يمكن أن تقوم به المكتبات في التنمية المستدامة وجعل أهداف التنمية المستدامة اتجاهًا سائدًا في المجتمع والنظر في تشريعات الوصول الحر وإحداث التغييرات اللازمة على حقوق التأليف بما يسهم في سهولة الانتقال إلى الوصول الحر.

**الكلمات المفتاحية:**

التنمية المستدامة – الوصول الحر – دوريات الوصول الحر – البيانات المفتوحة – الأرشفة الذاتية – المستودعات.

**Abstract**

Sustainable development is one of the most important issues that countries are competing to achieve, each according to his capabilities.

Information institutions and libraries, in particular with what they provide of comprehensive access to information, can contribute radically to achieving sustainable development goals. Therefore, this study came using the descriptive and analytical approach to identify the important role of libraries in providing information and supporting the sustainable development goals and shedding light on the reality of free access to information institutions in the Kingdom of Saudi Arabia and its relevance to achieving the sustainable development goals.

The most important findings of the study; The absence of an element of access to information in the plan of the Kingdom of Saudi Arabia for development, some initiatives to facilitate access to information that do not fall under free access, and the absence of comprehensive legislation regulating the process of disseminating government information through open data platforms. The study recommended a number of recommendations, including the necessity of having clear visions of what libraries can do in sustainable development, making the sustainable development goals a dominant trend in society, considering free access legislation and making the necessary changes to copyright in a way that contributes to the ease of transition to free access.

**Key words**:

sustainable development - free access - free access journals - open data - self-archiving – repositories.

**مقدمـة:**

المعلومات والمعرفة هي عماد التنمية وهي بوابة العبور إلى مستويات التقدم التي ننشدها جميعا، فهي تنعكس على تطور الاقتصاد والسياسة والمجتمع بأسره وعلى جوانب النشاط الإنساني كافة، ولقد اضطلعت المعلومات والمعرفة على مر العصور بمهمة كبيرة في صعود الأمم وهبوطها وصياغة توجهات الحاضر والمستقبل. وتعد المكتبات بوصفها مؤسسات رئيسة قادرة على إتاحة المعلومات والوصول إلى المحتوى المعلوماتي وشبكات من الخدمات تدعم مهارات محو الأمية المعلوماتية وتقنية الاتصالات والوصول إلى الفضاء المجتمعي عاملًا رئيسًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعترف خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المُستدامة بأهمية إتاحة المعلومات، وعملت الإفلا مع الأمم المُتحدة على ضمان إدراج مبدأ الوصول إلى المعلومات في الهدف ١٠، ١٦. إذ إن الوصول إلى المعلومات عنصر أساسي لصُنع أفضل للقرار بل وضمان

حياة أفضل للناس. كما تؤدي زيادة الوصول إلى المعلومات وتشاطرها إلى زيادة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة، وتمكن من اتخاذ قرارات قائمة على حقائق ومعلومات، كما تدعم الإبداع والابتكار.

ويفتقر نصف سكان العالم إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات على الإنترنت، وفي هذا السياق هناك حاليا فجوة كبيرة في البيانات، لذا يلزم إحداث تطورات كبيرة في تطوير وتعزيز الوصول الحر للمعلومات. وهنا يأتي دور المكتبات في مُجتمعنا المعرفي في تقديمها الفرص وإمكانية الوصول للجميع. (المتحدة، ٢٠١٧).

**١. مشكلة الدراسة:**

على الرغم من أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المكتبات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعمها للوصول الشامل للمعلومات، وجعل أهداف التنمية المستدامة اتجاهًا سائدًا في المجتمع؛ إلا أن مؤسسات المعلومات السعودية لا زال دعمها للوصول الحر ضعيفا، وعلى الرغم من وجود بعض الخطط للتخفيف من مشكلات الوصول بتوفير "الوصول" إلا أنها لم تنجح في توفير "الوصول الحر" فهذه الخطط ليست دائمة، كما أنها توفر الوصول لنسبة فقط من الإنتاج الفكري، فضلًا عن أن هذا الإنتاج ليس متاحًا بصورة حرة للجميع، وإنما لمؤسسات معينة فحسب (فراج، ٢٠١٧). ولا تتوافر رؤى واضحة بالدور الذي يمكن أن تقوم به المكتبات في مجال الوصول الحر والتنمية المستدامة، مع صعوبة ربط جميع أهداف التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بمجتمع المعلومات والمكتبات. ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث إلى رصد الدور المهم للمكتبات في إتاحة المعلومات ودعم أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال ما تقدم، يمكن طرح السؤال التالي، هل للوصول الحر قيمة مضافة تعمل على إحداث تغيير داخل المجتمع وتساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما مدى انخراط مؤسسات المعلومات والمكتبات بالمملكة العربية السعودية في حركة الوصول الحر؟

**تساؤلات الدراسة:**

- ما المقصود بالوصول الحر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما دور المكتبات وحركة الوصول الحر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما سياسات الوصول الحر بمؤسسات المعلومات بالمملكة العربية السعودية؟

**٢. أهميــة الدراســة:**

يشهد العالم مؤخرا إدراكا متزايدا بأهمية المعلومات ودورها في تعزيز أهداف التنمية المستدامة والتي من شأنها أن تحدث تغييرات داخل المجتمع، خصوصًا إذا ما استخدمت بعناية ودقة، فهي تعطي نطاقًا غير مسبوق لفهم المجتمع وتحسين طريقة المعيشة، ومزاولة الأعمال.

وقد اعتمدت استراتيجية اليونسكو للوصول الحر المصدق عليها من قبل المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثمانين بعد المائة، واعتمدها كذلك المؤتمر العام السادس والثلاثون للدول الأعضاء نظاماً للمشورة في سياسات الوصول الحر كمجال ذي أولوية رئيسية من بين الموضوعات الأخرى.

وتُعد المكتبات المكان الوحيد الذى يوفر المعلومات لأفراد المجتمع في كثير من المجتمعات وتسهم في نشر وإرساء ثقافة الوعي بالوصول الحر إلى المعلومات، ولذلك تعد عنصرًا رئيسًا ومهمًّا في الحصول على المعلومات ومن ثم كمؤسسات شريكة في المجتمع وبيئة صالحة يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ خطط التنمية المستدامة بشكل سليم وفعال وتطوير التعليم واكتساب مهارات جديدة وتوفير فرص عمل وإقامة مشروعات اقتصادية واتخاذ القرارات الصائبة فيما يخص الزراعة والصحة ومعالجة المشاكل البيئية.

وتكمن أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المكتبات في دعمها للوصول الحر للمعلومات، وما يمكن أن تقوم به من دورٍ فريدٍ كشريك مهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الوصول الشامل للمعلومات والمعرفة وتقديم البرامج والخدمات المعرفية في ظل التغير المُتسارع الذي تشهده المُجتمعات.

**٣. أهداف الدراســة:**

تهدف الدراسة إلى تبيان أن المكتبات بما تتيحه من وصول شامل للمعلومات مصدر قوة ومن شأنها أن تسهم بشكل جذري في التنمية المستدامة بشكل سليم وفعال، وتؤثر في النهوض بالمجتمع وخصوصًا وأننا في ظل مجتمع المعرفة.

ومن هذا المنطلق وسعيًا لإبراز جوهر الدور المناط بمؤسسات المعلومات بشكل عام والمكتبات بشكل خاص؛ يسعى هذا البحث إلى رصد الدور المهم للمكتبات في إتاحة المعلومات ودعم أهداف التنمية المستدامة وصولًا إلى تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

**وتهدف الدراسة إلى:**

١- توضيح القيمة المضافة للوصول الحر ودوره في تدعيم أهداف التنمية المستدامة.

٢- الوقوف على رؤية المملكة ٢٠٣٠ من حيث المحاور التي تسعى إلى تحقيقها وارتباطها بمبدأ الوصول الحر للمعلومات.

٣- إلقاء الضوء على واقع الوصول الحر بمؤسسات المعلومات بالمملكة ومدى ارتباطه بهذه المحاور وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة.

٤- الكشف عن سياسات الوصول الحر المتبعة في المملكة العربية السعودية.

٥- بعض التوصيات التي تسهم في دعم الوصول الحر للمعلومات وتنفيذ كثير من الخطط ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٣٠.

**٤. منهج الدراسة وأساليب جمع البيانات:**

بغية إعطاء الدراسة صفة الموضوعية، وتوافقا مع طبيعتها، وسعيا إلى الوصول بها لإجابة على مشكلتها وتساؤلاتها، أُعتُمِدَ على المنهج المسحي (الوصفي التحليلي) في وصف الظاهرة وتفسيرها محل البحث وتوضيح أبعادها. ولقد اعتمد على المصادر الوثائقية والأدبية كأداة لجمع المعلومات بهدف تحليل الموضوع ومعالجته. وفيما يتصل بجمع البيانات، فقد تم ذلك بصفة رئيسة من خلال أدلة دوريات الوصول الحر وأدلة المستودعات الرقمية والمؤسساتية على المستوى العالمي. وتعتمد هذه الأدلة في عرض محتواها على التسجيل في الدليل أو من خلال مواقع وقواعد بيانات مزودي نظم إدارة المحتوى المجانية أو المرسمة.

**ومن بين تلك الأدلة التي أُطُّلِعَ عليها وبُحِثَ فيها:**

- البحث في دليل المستودعات مفتوحة المصدر على شبكة الإنترنت Open DOAR، حيث يعد هذا الدليل من الأدلة الأساسية التي تهدف إلى حصر المستودعات الرقمية والتعريف بها وكيفية الوصول إليها، ويحصر ٤٣٦٤ مستودعًا رقميًّا حتى تاريخ ٢٠١٩/١٠/١٧، في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والطب والهندسة، والفيزياء وعلوم النبات والحيوان، والحاسبات تكنولوجيا المعلومات، والمكتبات والمعلومات، وعلوم الأرض...إلخ ويمكن الوصول إلى هذا الدليل والبحث في هذه المستودعات من خلال هذا الرابط: http://www.opendoar.org/find.php
- وفيما يتصل بدوريات الوصول الحر، فقد أُعتُمد بصفة رئيسة على "دليل دوريات

الوصول الحر(دواج) Journals Access Open of Directory (DOAJ) – http://www.doaj.org

ويعد (دواج) أحد أبرز الأدلة التي تتوفر على حصر دوريات الوصول الحر على مستوى العالم، وتعمل على كشف محتويات هذه الدوريات أيضا. ويهدف هذا الدليل، الذي تستضيفه مكتبات جامعة لاند Lund University Libraries بالسويد، إلى الترويج لدوريات الوصول الحر وتيسير سبل الإفادة منها، ومن ثم زيادة حضورها وتأثيرها في حركة النشر العلمي.

وللكشف عن سياسات الوصول الحر المتبعة في المملكة العربية السعودية وبخاصة الإلزامية منها، فقد بُحِثَ في دليل ( ROARMAP ) http://roarmap. eprints. org

الذي يقوم بحصر سياسات الوصول الحر الإلزامية على مستوى العالم وضبطها، ويتيح الدليل البحث بالدولة أو بنوع السياسة.

**٥/ حدود الدراســة:**

- **الحدود المكانية:** تشمل مؤسسات المعلومات بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الموضوعية:** رصد الدور المهم للمكتبات في إتاحة ودعم أهداف التنمية المستدامة من خلال تقييم لواقع وممارسات الوصول الحر ببعض مؤسسات المعلومات بالمملكة العربية السعودية.

**مصطلحات الدراسة:**

التنمية المستدامة: تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتُجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية (سعود، ٢٠١٧) .

الوصول الحر: يشير إلي عدم وجود قيود في الوصول عبر الإنترنت إلى الإنتاج الفكري العلمي على جميع أشكاله ونتائج البحوث المنشورة، بما في ذلك المجلات المحكمة وغير المحكمة وأوراق المؤتمرات والأطروحات وفصول الكتب والدراسات ( فراج ع.، مارس ٢٠٠٩).

البيانات المفتوحة: تعتمد فكرتها على أن كل البيانات يجب أن تكون متوفرة ومتاحة لاستخدام الجميع، وأن لكل شخص الحق في إعادة نشرها بدون أي قيود تتعلق بحقوق الطباعة والنشر أو أي آليات سيطرة أخرى (السريحي، يناير ٢٠١٩).

**الدراسات السابقة:**

من أجل تجميع الإنتاج الفكري المنشور حول الموضوع، بُحِثَ في العديد من قواعد البيانات ProQuest, LISA, EBSCOhost, Science Direct– دار المنظومة ) بالإضافة إلى البحث في عدد من الدوريات العلمية الالكترونية والمطبوعة لتجميع الإنتاج الفكري المنشور باللغة العربية، وسوف يُسْتَعْرَض عدد من الدراسات بما يتناسب مع موضوع الدراسة وما تحتاجه من بناء موضوعي من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول:** دور المكتبات ومراكز المعرفة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هذا المحور تناولته بعض من الدراسات بالبحث والتحليل، منها على سبيل المثال دراسة أمل وجيه التي تناولت فيها دور المكتبة الوطنية المهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة، وفي ذلك الإطار قامت الباحثة بدراسة حالة لجهود مكتبة فهد الوطنية من حيث إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة (أمل وجيه، ٢٠١٧). أما الرندي فقد استعرضت دراسته الخطة التنموية في الكويت ودور المكتبات ومراكز المعرفة في تحقيق تلك الأهداف والتي تتناسب مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ (بشاير سعود الرندي، ٢٠١٧). وأيضًا دراسة وحيد قدورة التي هدفت إلى إبراز دور المكتبات ومرافق المعلومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ بعدما أُعْتُرِفَ بالتداول الحر للمعلومات وإدراجه تحت الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ويقدم قراءة نقدية لأهداف التنمية المستدامة بتونس ١٩٩٦-٢٠٠٤ للتعرف على ما أُنْجِزَ وعلى مكانة المعلومات في تنفيذ أهداف التنمية المحلية (وحيد قدورة، ٢٠١٧). وتهدف دراسة هند لبان إلى معرفة واقع حركة الوصول الحر إلى المعلومات في المؤسسات المعلوماتية الحكومية والأهلية في مدينة الرياض, والمعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الحركة، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم الأدوار بالنسبة للمؤسسات المعلوماتية هو إتاحة الدوريات وإنشاء المستودعات الرقمية, وأن التأثيرات الاقتصادية من أكثر القضايا تأثيرًا على حركة الوصول الحر إلى المعلومات, وقد اعتبرت المعوقات القانونية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والمعوقات التقنية من أهم معوقات الوصول الحر إلى المعلومات (اللبان، ١٤٤١).

**أما المحور الثاني:** المكتبات وحركة الوصول الحر للمعلومات: الدور والعلاقات والتأثيرات المتبادلة فقد تناولته أيضاً عدد من الدراسات منها دراسة الشوابكة (الشوابكة، ٢٠١٩ ) والتي تناول فيها نظام الوصول الحر للمعلومات كنظام منافس وبديل للنظام التقليدي القائم على ربط الوصول إلى المعلومات بقيود مادية وقانونية، وتوضيح طبيعة العلاقة بين المكتبات

ونظام الوصول الحر للمعلومات. وتوضح الدراسة طبيعة العلاقة بين نظام الوصول الحر وبين المكتبات من حيث دور المكتبات في نظام الوصول الحر ودعمه بشكل مطلق أو الوقوف في منتصف الطريق بينه وبين النظام التقليدي، وتأثير نظام الوصول الحر على خدمات المكتبات واقتصاداتها. أما دراسة (فراج، ٢٠١٠) فتهدف إلى محاولة الكشف عن مدى انخراط الجامعات السعودية في حركة الوصول الحر، وخرجت الدراسة ببعض التوصيات التي يمكن الأخذ بها للارتقاء بمستوى النشر ذي الوصول الحر في الجامعات السعودية والمجتمع العلمي في المملكة بصفة عامة. وهدفت دراسة (خديجة علي،٢٠١٩) إلى نشر الوعي بقيمة مؤسسات المعلومات (المكتبات والأرشيفات)، وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مناحي الحياة البحثية والمعرفية داخل عالمنا العربي. وتقديم رؤى وتجارب تطبيقية جديدة تسهم في النهوض بعلوم المكتبات والوثائق والأرشيف والمعلومات.

**الدراسات الأجنبية:**

تناولت دراسة **(Bailey, 2006)** دور المكتبات في دعم حركة الوصول الحر وأوصت الدراسة أن يتم ذلك من خلال توفيرها وصولاً أفضل للمواد المتاحة عبر الوصول الحر من بينها دوريات الوصول الحر، وأن تتابع التغييرات التي تطرأ على مواقع المصادر الإلكترونية المتاحة عن طريق الوصول الحر. وأن تساهم المكتبات في دفع ما يترتب على الباحثين من رسوم نظير نشر بحوثهم في دوريات الوصول الحر لدعم حركة الوصول الحر بالمكتبات. وأوضحت دراسة **(CRYER, 2011)** أثر الوصول الحر في تعزيز وزيادة نسبة الوصول للدوريات، وحُلِّلَت الاستشهادات للنصوص الكاملة والمتاحة عن طريق الوصول الحر لـ٢,٥ مليون مقالة نشرت في ٢٤٠٠٠ مجلة بحثية في جميع التخصصات العلمية في أستراليا، ووجد أن مقالات الوصول الحر حصلت على استشهادات أكثر من مقالات الوصول غير الحر.

وتبحث دراسة **(Ayris, 2016)** تقييم مشاركة المكتبات في حركة الوصل الحر للعلوم، وهي دراسات حالة لمشروع البحث العلمي المفتوح، وهو بحث ممول من الاتحاد الأوربي لإدارة البيانات البحثية الناتجة عن الجامعات الأوربية ومكتباتها. وعملت الدراسة على تحديد ماهية أدوار المكتبات في عملية النشر المفتوح والوصول المفتوح، وإدارة بيانات البحوث، والبنى التحتية الإلكترونية (وخاصة مشروع السحابة الأوروبية للعلوم مفتوحة المصدر) (especially the European Open Science Cloud)، وأوصت الدراسة بتشجيع الباحثين على النشر الحر وتقديم بعض مؤسسات التمويل المالي لدفع

رسوم معالجة المقالات في دوريات الوصول الحر. وهدفت دراسة **(Igbinovia, 2016)** إلى تقييم الوضع الحالي للمكتبات النيجيرية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كمثال للبلدان النامية، ورصد التقدم الذي تحرزه تلك المكتبات نحو الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ واقتراح توصيات لتحقيق تلك الأهداف، خصوصًا في مجال خلق الوعي حول الأهداف من قبل جميع أصحاب المصلحة.

وتحلل دراسة **(Click, 2019)** المنشورات العلمية التي تدعمها ١٦ مكتبة في أمريكا الشمالية للنشر في دوريات الوصول المفتوح، بما في ذلك للمؤلفين واتجاهات النشر وعامل التأثير لتلك المجلات س. كما تحدد وتلخص معايير التمويل والمساهمة في الوصول المفتوح وقابليته للتطبيق، واستدامة ذلك التمويل المالي للوصول المفتوح بشكل أفضل، وكذلك المبادئ التوجيهية والمعايير المنصوص عليها في ٥٥ صندوقا، وكذلك تحديد أفضل الممارسات المحتملة للمؤسسات التي لديها تمويل مخصص للوصول المفتوح.

وتشير النتائج أن صناديق الوصول الحر دعمت الباحثين في مجموعة واسعة من التخصصات، وبالرغم من ذلك وجد أن تلك الأموال تدعم الأبحاث الأعلى تأثيرًا ربما كنتيجة لقيود معايير صناديق الدعم، ومع ذلك توضح الدراسة أن الطرق التي تختارها المؤسسات للدعم مالياً سوف تستمر في التطور مع تطور حركة الوصول الحر.

دراسة (Lara, 2015): تقدم هذا الدراسة المسحية استقصاء حول ماهية إدارة المكتبات لموارد الوصول الحر، والمشاركة المؤسسية في التمويل المفتوح، والدور الذي يقوم به المكتبيون في المستقبل. وضُمِّنَ ١٤٩ مشتركًا في الاستبيان من ٣٠ دولة مختلفة. و٩٤٪ من المستطلعين كانوا من أمناء المكتبات، والباقي ٦٪ تتألف من أعضاء هيئة التدريس والطلاب وغيرهم من موظفي المكتبات. أظهرت النتائج أن معظم المكتبات تقوم بفهرسة مجلات الوصول الحر على الرغم من أنها عادة ما تمثل فقط ١–٥ ٪ من إجمالي القوائم الموجودة ضمن مجموعات تلك المكتبات. وتبين الدراسة أن مسؤولية تمويل الوصول الحر وقعت عادة على المؤلفين أو المؤسسة المانحة، وتساهم المكتبات التي يشملها الاستبيان أيضاً في تمويل النشر الحر بنسبة ٢٣٪، وثلث تلك المكتبات قد وضع معايير للتمويل. في حين اختلف أمناء المكتبات على المستوى مشاركتهم في عملية النشر وتمويل رسوم المقالات، وتظهر الدراسة أن المكتبات داعية مهمة لعملية النشر الحر في مؤسساتهم.

ومن خلال العرض السابق للدراسات، نجد أن بعض الدراسات سعت إلى التعرف على الوضع الحالي للمكتبات وتقييم الدور الذي تقوم به، ومدى مشاركتها في حركة الوصول

الحر للمعلومات، في حين قامت بعض الدراسات بتناول تأثير الوصول الحر على نظام الاتصال العلمي للباحثين وعلى تطوير خدمات المكتبات. وتناول البعض الآخر دور المكتبات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتركز على عنصر الوصول الحر كعامل رئيسي في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوضيح الدور الذي يمكن أن تقوم به المكتبات بوصفها المؤسسات الرئيسية القادرة على إتاحة المعلومات.

**تعريف الوصول الحر:**

إن الوصول الحر هو جعل المحتوى المعلوماتي حرًا ومتاحًا عالميًا عبر الإنترنت، ويعد نمطًا جديدًا للنشر العلمي، نشأ لتحرير الباحثين والمكتبات من القيود المفروضة عليهم (فراج، ٢٠١٧). وتعددت التعريفات المتعلقة بالوصول الحر، واستخدمت العديد من المصطلحات، مثل مصطلح الوصول Access ويستخدمه البعض بمعنى الإتاحة أو النفاذ إلى المعلومات ويقصد بها إمكانات الإفادة من مصادر المعلومات المتوافرة والمخزنة داخليًا بالمكتبات أو مراكز المعلومات في أوعية التخزين ويمكن الوصول إليها من خلال شبكات المعلومات المتاحة لمجتمعها. ومصطلح Open Access يقصد به الإتاحة مجانًا على شبكة الإنترنت، ومتاح لكافة المستفيدين منها من حيث التحليل والنسخ والطبع والتوزيع والبحث دون مقابل مادي (إبراهيم، ٢٠١٠).

ويفيد بيان" بيثيزدا للنشر ذي الوصول الحر" Bethesda Statement on Open Access Publishing 21 المبني على مبادرة بودابست للوصول الحر BOAI، في أن المطبوع المتاح عبر الوصول الحر هو ذلك المطبوع الذي يتوافر فيه الشرطان التاليان (Brownr، ٢٠٠٣):

١. أن يمنح المؤلفون وأصحاب حقوق التأليف، لجميع المستفيدين حق الوصول المجاني والنهائي والدائم وعلى النطاق العالمي للعمل العلمي، والترخيص بنسخه والإفادة منه وتوزيعه ونشره وعرضه على العموم، وإنشاء وتوزيع أعمال أخرى مشتقة منه، إضافة إلى حق المستفيدين في إعداد عدد قليل من النسخ المطبوعة ورقيًا لاستخدامهم الشخصي.
٢. إيداع نسخة كاملة من العمل العلمي وجميع المواد الملحقة به، في شكل إلكتروني معياري مناسب، وذلك فور نشر النسخة الأولية من هذا العمل؛ في مستودع

رقمي واحد على الأقل تدعمه إحدى المؤسسات الأكاديمية أو الجمعيات العلمية أو الأجهزة الحكومية أو غيرها من المؤسسات المعتبرة التي تسعى لتحقيق الوصول الحر للمصادر العلمية وتوزيعها بلا قيود، وتبادلها إلكترونيًّا وحفظها لأجل طويل المدى، ويعد المستودع المركزي للمطبوعات الطبية PubMed نموذجًا على هذا المستودع.

ويتضح لنا من خلال التعريفات السابقة أن الوصول الحر يرتكز على ثلاثة محاور رئيسة وهي (آمنة، ٢٠١٤):

١. الإنتاج الفكري أو المحتوى المعلوماتي: وهي جميع المعلومات، والأفكار والحقائق الموجودة في كتاب أو أي عمل منشور.

٢. حر: متاح مجانا على شبكة الإنترنت وبإمكان أي شخص الاطلاع على الإنتاج الفكري دون أية قيود قانونية، مالية أو تقنية.

٣. الوصول: وهو قدرة أي شخص الوصول والاطلاع على المعلومات التي يحتاجها بسرعة وسهولة.

**مبادئ الإتاحة العامة في المكتبات:**

لقد وضع الائتلاف الدينامي للإتاحة العامة في المكتبات مبادئ الإتاحة العامة في المكتبات وناقشها المُشاركون في مُنتدى إدارة الإنترنت في البرازيل في نوفمبر عام ٢٠١٥، وقد تبنى مجلس إدارة الإفلا هذه المبادئ في ديسمبر ٢٠١٥ (الإفلا، ٢٠١٥).

**المبادئ:** إن للمكتبات دورًا في التنمية الوطنية بإتاحة المعلومات، وقد اتفق الائتلاف الدينامي للإتاحة العامة في المكتبات على المبادئ التالية (الإفلا، ٢٠١٥):

البنية التحتية: بحيث يجب استخدام المكتبات لعمل بنية تحتية عالمية معقولة التكلفة في الدول النامية والمُجتمعات التي لا تحظى بالخدمات الكافية في الدول النامية.

**السياسة:** يجب أن تخلق السياسات والتشريعات بيئة تُمكننا من إتاحة المعلومات على مستوى العالم، بدعم دور المكتبات في إتاحة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والإنترنت، والتدريب على التكنولوجيا للجمهور.

**حقوق الطبع والنشر:** يجب أن توازن أُطر حقوق الطبع والنشر الوطنية والدولية بين مصلحة الجمهور في الحصول على المعلومات وبين حقوق المؤلفين، والناشرين بتمكين المكتبات من إتاحة معارف العالم في كل أشكالها.

**إمكانية الوصول:** يجب أن يتمكن كل الناس بغض النظر عن جنسهم، وأعمارهم، وقدراتهم، وعرقهم، من الحصول على المهارات اللازمة وتزويدهم بها للمُشاركة الكاملة في المُجتمع.

**الخصوصية:** إن للإفراد حق الخصوصية أثناء البحث عن المعلومات من خلال الإنترنت.

**تنمية المهارات:** يجب دعم دور المكتبات في تقديم التدريب وتنمية مهارات استخدام التكنولوجيا، ووسائل الإعلام، ومحو الأمية المعلوماتية.

الإتاحة للجميع: تستطيع المكتبات من خلال إتاحة التكنولوجيا والإنترنت، توفير المحتوى المُتاح على الإنترنت بالمجان لدعم التعليم والتنمية.

**المحتوى المحلي:** إن لدى المكتبات القدرة على عمل المحتوى المحلي والترويج له وضمان حفظه، كما يجب الاعتراف بدور المكتبات في إتاحة المعلومات والخدمات الحكومية.

**القيمة المضافة للوصول الحر ودوره في تدعيم أهداف التنمية المستدامة:**

الوصول إلى المعلومات وتشاطرها يؤدي إلى زيادة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة من خلال زيادة إمكانية وصول مجموعات مختلفة من البشر إلى المعلومات والمعارف في المُجتمع، وتقُدم المكتبات شبكة قوية وموثوق بها من المؤسسات المحلية التي تصل بكفاءة إلى الفئات الجديدة والمُهمشة، وهو ما يدعم التنمية المُستدامة ويطور حياة الناس.

ويدعم تداول المعلومات خلق مجتمعات معرفية عن طريق تعزيز الوصول الشامل للمعلومات والمعرفة وضمان وصول المستفيد من خلال الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ووسائل الإعلام وأدوات الإلمام بالقراءة والكتابة التي يحتاجها الناس؛ لاستخدام المعلومات بكفاءة، وحفظها للأجيال القادمة، وتدعم حقوق المواطنين في الحصول على المعلومات الحكومية من خلال جميع الوسائل ووضع تشريعات تضمن حرية الوصول إلى المعلومات والعمل مع المُنظمات غير الحكومية؛ لضمان شفافية المُجتمع ( الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

المعلومات أصبحت مصدر قوة رئيسيًا لأي مجتمع قائم على المعرفة إذ إن المعلومات الضخمة التي يتيحها الوصول الحر من شأنها في حال إتاحتها على النحو الصحيح أن

تسهم إسهامًا مؤثرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الأمر الذي أدى إلى اهتمام الحكومات واعترافها بأهمية الوصول الحر ودوره في توفير المعلومات وإتاحتها ودراسة تأثيراتها المحتملة. ولذلك رُكِّزَ عليه في أجندة التنمية المستدامة لما يوفره من قدرة هائلة من المعلومات لتعميم توظيفها في شتى مجالات التنمية.

ولذلك حظي موضوع الوصول الحر للمعلومات بترحيب محللي الصناعة، واستراتيجي الأعمال، ومهني التسويق للحصول على تطورات وأفكار ومبادرات جديدة تدفع بعجلة التقدم من خلال الرفع من مستوياتهم وميزاتهم التنافسية والإنتاجية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تحسين استراتيجيات وسياسات الوصول الحر للمعلومات وما ينتج عنه من بيانات ضخمة التي تمنح فرص دعم اتخاذ القرار السليم، ورصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك هناك إقرار متزايد بأن نجاح التنمية المستدامة يعتمد على قدرة الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني على تسخير المعلومات في صنع القرار من خلال بناء أنظمة معلوماتية مبدعة تعتمد على مصادر المعلومات المحدثة للتنمية المستدامة. وإذا ما أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفاعلية، وجب توافر أهم عامل وهو تبادل المعلومات الدقيقة، وذلك أنه في ظل عدم توفر البيانات والمعلومات، يكون من الصعب اتخاذ قرارات صائبة بأقل تكلفة ورصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غنيم، ٢٠٠٥).

كما ورد تداول المعلومات ضمن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: ففي الأول من يناير عام ٢٠١٦ بدأ رسميًّا نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥ في قمة أممية تاريخية (الأمم المتحدة، ٢٠١٥). الأمم المتحدة (٢٠١٧) أهداف التنمية المستدامة – ١٧ هدفا لتحويل عالمنا.

**شكل رقم (١)**

**أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعالم ٢٠٣٠**

ففي خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، أُعْتُرِفَ بالوصول إلى المعلومات Access to Information كهدف في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. ويوضح الشكل رقم (١) كيف وردت الإشارة إلى تداول المعلومات ضمن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، خصوصًا الهدف السادس عشر. وعملت الإفلا مع الأمم المُتحدة على ضمان إدراج مبدأ الوصول إلى المعلومات في الهدف ١٠، ١٦ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

**الوصول الحر والبيانات الضخمة:**

يشكل الوصول الحر بما يتيحه من بيانات ضخمة فرصة تاريخية للنهوض بالقدرات المشتركة على دعم المجتمعات البشرية وحمايتها بفهم المعلومات التي تنتجها، وأصبحت البيانات الضخمة تستعمل كأداة للدراسات وبناء الاستراتيجيات، وتقدم ميزة تنافسية للمؤسسات إذا أحسن تحليلها والاستفادة منها. (غنيم، ٢٠٠٥)

فالبيانات الضخمة في حال أُدِيرَت على نحو صحيح، أن تسهم إسهامًا مؤثرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويحتاج صانعو القرارات إلى البيانات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة، ولذلك تستخدم البيانات الضخمة في اتخاذ القرارات ورصد التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ومن بين القيم المضافة التي يمنحها الوصول الحر، التوظيف الصحيح لماهية البيانات الضخمة التي تتوافر من خلال الإتاحة الشاملة حسب مختلف المجالات، فالمعلومات أصبحت تستعمل كأداة للعديد من الدراسات وبناء الاستراتيجيات، والعمل على تعزيز الكفاءة في الأنشطة التشغيلية لها واتخاذ القرار المناسب لتحقيق قيمة مضافة للعديد من الدراسات. ومن بين تلك المجالات، الاقتصاد؛ وذلك بالانتقال من الاستدامة ودمجها مع مهام أخرى كالتسويق، والتمويل، والبحث والتطوير، إذ انتقل الاهتمام بالاستدامة إلى التفكير بدمجها في الاستراتيجيات العامة للمؤسسات، وكل ذلك من شأنه تدعيم أهداف التنمية المستدامة والسعي إلى تحقيق أهدافها (غنيم، ٢٠٠٥).

**المكتبات وحركة الوصول الحر والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

لا شك أن هناك علاقة تبادلية بين المكتبات وحركة الوصول الحر، فالمكتبات يمكن أن تقوم في دعم حركة الوصول الحر وتشجيعها من خلال أدواتها الحالية كدوريات الوصول

الحر والأرشيفات الرقمية (الشوابكة، ٢٠١٩ ).

يرى بيلي (Bailey, 2006) أن المكتبات لها دور قيادي وبارز في دعم حركة الوصول الحر يتمثل في أن المكتبات توفر وصولا حرا أفضل للمواد المتاحة عبر الوصول الحر من خلال إصدار دوريات الوصول الحر المجانية والمساهمة في إنشاء المستودعات أو الأرشيفات الرقمية المفتوحة، والأعمال التي انتهت حقوق تأليفها ونشرها رقميا وإتاحتها مجانا، وتساهم في دفع ما يترتب على الباحثين من رسوم نظير نشر بحوثهم في دوريات الوصول الحر. ويضيف بيلي (Bailey, 2006) أن على المكتبات إذا أرادت أن تسهل الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة عن طريق الوصول الحر أن تعي مبادئ الوصول الحر وأدواته وأن تقوم بمجموعة من الخطوات أهمها؛ إنشاء أو المساعدة في إنشاء سياسات لتنمية المجموعات الإلكترونية المتاحة عن طريق الوصول الحر، وأن تصمم استراتيجيات لدمج المواد التي تقتنيها في أدوات مناسبة لاختيار المصادر الإلكترونية، وأن تتابع التغيرات التي تطرأ على مواقع المصادر الإلكترونية المتاحة عن طريق الوصول الحر، وأن تسهل وصول المستفيدين إلى أدوات البحث الخارجية.

ويرى الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها أن المكتبات يمكن أن تسهم في الوصول إلى نتائج أفضل فيما يتعلقُ بأهداف التنمية المستدامة من خلال تصحيح القصور في إتاحة المعلومات ومساعدة الحكومة والمجتمع المدني، والتجارة على فهم الاحتياجات المعلوماتية بصورة أفضل ( نوال.، ٢٠١٧).

وتؤكد الإفلا في تقريرها عن المكتبات والتنمية أن المكتبات تقوم بمهمة أساسية في إتاحة المعلومات والخدمات الشبكية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا يجب على صانعي السياسات أن يعززوا من دور المكتبات ويستغلوا مهارات القائمين عليها والعاملين في مجال المعرفة؛ لحل مشاكل التنمية على مستوى المجتمع. لذا حثت التقرير صانعي السياسات والمهتمين بالقضايا التنموية أن تفعل وترفع من هذه المصادر القوية الحالية وتتأكد أن أي إطار تنموي بعد عام ٢٠١٥ – بخاصة بعد وضع الأمم المتحدة إطارًا للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – لا بد وأن يقدر أهمية إتاحة المعلومات كعنصر أساسي يدعم التنمية ويشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم أطر المعلومات اللازمة للتنمية كتوفير شبكات المعرفة والمصادر البشرية والمعلوماتية ويقدروا الدور المهم الذى تقوم به المكتبات في كل أنحاء العالم الذى يعد آلية قوية لتطبيق برامج التنمية المستدامة (الإفلا، ٢٠١٧).

ويستفيض عدد من وثائق الإفلا في تناول فكرة الوصول الحر؛ منها بيان ليون حول

إتاحة المعلومات والتنمية (٢٠١٤) الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المُتحدة للاعتراف بالحاجة إلى الحصول على المعلومات ومهارات استخدامها بكفاءة؛ للحفاظ على التنمية المُستدامة وضمان الاعتراف بذلك في أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥ من خلال الاعتراف بحق الجمهور في الحصول على المعلومات والبيانات مع الاعتراف بحق الفرد في الخصوصية، والاعتراف بأهمية دور السلطات المحلية، ووسطاء المعلومات، والبنية التحتية، مثل: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإنترنت المفتوح كوسائل لتحقيق الأهداف وتبني سياسات ومعايير، وتشريعات تضمن استمرار الحكومات في التمويل، ونزاهة، وحفظ وتقديم المعلومات للجمهور (ليون، ٢٠١٤).

بيان الإفلا لإتاحة المعلومات (الإفلا، ٢٠١٥) ويدعو إلى أن تمنح المكتبات فرصًا للجميع بغض النظر عن أصلهم أو جنسيتهم أو نوعهم أو أعمارهم، ويوفر المكتبيون الخبرة بإعطاء التدريبات والدعم اللازمين لحصول المُجتمعات والأشخاص على المعلومات التي يحتاجون إليها، وتدعم المكتبات الأفراد من تحقيق تنميتهم الذاتية، ودعم ثقافة التعلم والتفكير النقدي فمن خلال المكتبات يستطيع الأفراد أن يسخروا القوة التكنولوجية والإنترنت للارتقاء بحياتهم وبمجتمعاتهم.

وذكر البيان أيضًا أن المكتبات تدعم المجتمعات والتي من خلالها يستطيع كل الأفراد من كل الخلفيات أن يقوموا بالتعلم والخلق والابتكار ودعم ثقافة التعلم والتفكير النقدي، فمن خلال المكتبات يستطيع الأفراد أن يسخروا القوة التكنولوجية والإنترنت للارتقاء بحياتهم وبمجتمعاتهم. كما تقوم المكتبات بحماية حقوق المستخدمين في إتاحة المعلومات في بيئة آمنة. وعلى المكتبات أن تُعد جانبًا أساسيًّا من البنية التحتية الأساسية التي تدعم التعليم والوظائف ونمو المجتمع، فتُتيح المعلومات الملائمة في كل أشكالها. فالمكتبيون هم الفاعلون الأذكياء الذين لديهم القدرة على مشاركة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وإدارة الأعمال والأكاديميين والفنيين في تحقيق أهداف السياسات.

واعترف البيان بدور المكتبات في تطوير السياسات حيث يقوم المكتبيون بمهمة أساسية في إتاحة المعلومات والخدمات الشبكية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا يجب على صانعي السياسات أن يعززوا من دور المكتبات ويستغلوا مهارات القائمين عليها والعاملين في مجال المعرفة؛ لحل مشاكل التنمية على مستوى المجتمع (الإفلا، ٢٠١٥).

نظرة عامة على ما ورد بخطة المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالوصول الحر: (السعودية، ٢٠١٩)

ومع التطورات المتجددة الحاصلة في المملكة العربية السعودية إلاّ أنها ما زالت حديثة العهد في تنمية الاستدامة في مؤسساتها المعلوماتية كالمكتبات بشكل أخص، وهناك بعض من التحديات تتعلق بالتقنية والإتاحة والاتصال والثورة الرقمية والإلكترونية العالمية مع نقص قوانين لسن تشريعات للمحافظة على استمرار ودعم التنمية المستدامة للمعلومات لمواكبة تلك التحديات وأيضًا غياب الكادر الوظيفي المتخصص لوضع خطة اتحادية وأهداف استراتيجية، وعدم وجود جهة اتحادية لطرح وتنفيذ وتبني برامج متخصصة، وصعوبة ربط جميع أهداف التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بمجتمع المعلومات والمكتبات.

وإعلان السعودية عن "رؤيتها ٢٠٣٠" للتحول الوطني والاقتصادي بحيث تنوع وتعدد مصادر دخولها الاقتصادية، وجاءت "الرؤية" في ثلاثة محاور رئيسة هي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح. والمتأمل بين سطور "الرؤية" لا يجد عنصرا مهما وعاملا مساعدا لتحقيق أغلب أهداف "الرؤية" ألا وهو الوصول الحر للمعلومات بصورة صريحة وواضحة، وما تقوم به المكتبات من أدوار تتوافق مع رؤيتها في دعم التنمية المستدامة (تقرير إنجازات التحول الرقمي، ٢٠١٩).

- لم يرد مصطلح المكتبات إلا ضمن محور الثقافة والتربية التابع للبعد الاجتماعي للرؤية السعودية، وهو أمر يستحق من الأكاديميين والمهنيين التفكير في كيفية إدماج المكتبات ومؤسسات المعلومات في كيان المجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.
- لم يرد بالرؤية مصطلح "إتاحة المعلومات وتداولها والوصول لها" بصورة صريحة وواضحة، حيث ورد ضمن هدف تنمية البنية التحتية الرقمية الاعتماد على منهج الشفافية في جميع المستويات المؤسسية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة، والعمل على توسيع الخدمات الإلكترونية بما سيحد من التأخير في تنفيذ الأعمال ومكافحة الفساد.
- كما ورد الاهتمام بإتاحة المعلومات في برنامج نشر الوعي والمعرفة الرقمية لتمكين المجتمع من تحسين نمط الحياة، وتمكين المجتمع من الاستخدام الأمثل للتقنية، لرفع كفاءته وتعزيز قدراته، لذا ظهرت مبادرة العطاء الرقمي ليسهم المختصون في إثراء المحتوى العربي التقني ونشر الثقافة الرقمية لتغطية الاحتياج المعرفي لدى المتحدثين باللغة العربية.

- كما ورد أيضًا في سياسة طلب البيانات من خلال تفعيل سياسة جمع المعلومات التي تسهم في تحسين جودة البيانات الوطنية والرفع من تجربة المستخدم لخدمات الحكومة الإلكترونية من خلال دعم الوصول الحر للبيانات وتنويع التواصل من خلال السحابة الإلكترونية الحكومية ومنصة مشاركة البيانات.
- اشتملت الخطة التنفيذية على مجموعة من الإنجازات والمبادرات المتميزة في بعض القطاعات والمجالات والتي تعتمد مبدا الوصول الحر للمعلومات، ومن بين هذه المجالات؛ الحكومة الرقمية، والتعليم، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن إنجازات السياسة الرقمية بالخطة: سياسة السحابة أولًا وهي مبادرة ضمن عدد من المبادرات بالخطة التنفيذية والتي تعتمد مبدأ الوصول الحر، وقامت بها وزارة الاتصالات والتقنية وتعتمد على جمع آراء العموم إلى تسريع وتيرة انتقال الحكومة من حلول تقنية المعلومات التقليدية إلى الحوسبة السحابية وهي إحدى الركائز الأساسية لدعم التحول الرقمي في المملكة بالاعتماد على الوصول الحر للمعلومات (تقرير إنجازات التحول الرقمي النصف سنوي لعام ٢٠١٩).

**واقع الوصول الحر بالمملكة وسبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

**استراتيجيات الوصول الحر تتم عن طريق:**

- دوريات الوصول الحر؛ وهو ما يسمى بالطريق الذهبي للوصول الحر.
- الطريق الأخضر؛ والمتمثل في المستودعات الرقمية التي تتلقى مصادر المعلومات بصورة أكثر وفرة وسرعة من الدوريات، خصوصًا إذا ما أُقِرَّت السياسات الصحيحة لذلك (إبراهيم، ٢٠١١).
- أنشطة ومبادرات الوصول الحر للمعلومات: والمتبنية لمبادئ الإتاحة الحرة لمصادر المعلومات.
- مواقع وصفحات البيانات المفتوحة.

**أ- المستودعات المؤسساتية:**

المستودعات المؤسساتية إحدى أبرز القنوات الداعمة للوصول الحر وتسهم بشكل كبير في ضبط ورفع كفاءة الإتاحة المعلوماتية الرقمية، ولقد أخذت العديد من مؤسسات المعلومات في المملكة على عاتقها مسئولية إنشاء مثل هذه المرافق بغرض إفادة المجتمع الذي تخدمه تلك المؤسسات.

وللتعرف على المستودعات المؤسساتية التي تحتضنها مؤسسات المعلومات داخل المملكة العربية السعودية فقد بُحِثَ في دليل المستودعات مفتوحة المصدر على شبكة الإنترنت Open DOAR، والجدول الآتي يعرض للمستودعات المؤسساتية داخل مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية.

**جدول رقم (١)**

**المستودعات المؤسساتية داخل مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية.**

| المؤسسة | برنامج التشغيل | اسم المستودع |
|---|---|---|
| جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية | DSpace | Naif Arab University for Security Sciences |
| جامعة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية | DSpace | KAUST Digital Archive |
| جامعة الملك فهد للبترول والمعادن | EPrints | KFUPM ePrints |
| جامعة الملك سعود | DSpace | King Saud University Repository |
| جامعة الملك سعود | UNSPECIFIED | Knowledge |
| جامعة نجران | DSpace | Najran University's Repository |
| جامعة الأمير محمد بن فهد | DSpace | PMU Research Repository |
| جامعة أم القرى | UNSPECIFIED | Umm Al-Qura University Reference Repository |
| جامعة الملك سعود | UNSPECIFIED | المخطوطات |

وجاءت نتيجة البحث في دليل المستودعات مفتوحة المصدر على شبكة الإنترنت (Open DOAR) وجود تسعة مستودعات مؤسساتية تنتمي جميعها للجامعات السعودية وخصوصًا المكتبات المركزية لتلك الجامعات.

ويتضح لنا من الجدول السابق أن جامعة الملك سعود تستضيف مستودعين هما Knowledge المخطوطات بالإضافة إلى المستودع الخاص بها، ولكن لا يوجد دعاية أو ترويج لتلك المصادر ونشر لثقافة الوصول الحر على موقع المكتبة. واستضافة المكتبات لعدد من منصات الوصول الحر كالمستودعات المؤسساتية والموضوعية

ومستودعات الأطروحات الجامعية ومستودعات دوريات الوصول الحر والإعلام عنها في صفحات مواقع تلك المكتبات يحقق لها عدة فوائد نذكر منها ما يلي: فهي تعتبر دعما من المكتبات لحركة الوصول الحر في مقابل حركة الاستنزاف المالي من قبل مؤسسات خدمات المعلومات لمصادر المعلومات المقيدة وتخفيفا على ميزانيات المكتبات، وعملا بمقتضيات الاقتصاد والتوفير المادي الذي يسعى إليه الجميع، وإثراء مقتنيات المكتبات بمصادر الوصول الحر التي تعد في الغالب الأعم مصادر علمية ومحكمة (جابر، ٢٠١٨).

**ب- دوريات الوصول الحر:**

ربما كان أكثر التغيرات الجوهرية أهمية في النشر العلمي في السنوات الأخيرة، هو نشوء نموذج الوصول الحر في النشر العلمي، والذي أنتج ما يسمى الآن بدوريات الوصول الحر OA journals. فبينما كانت المكتبات تركز بصورة رئيسة على شراء الدوريات الورقية، فإن البيئة الإلكترونية فتحت آفاقًا جديدة؛ إذ وفر النشر الإلكتروني للباحثين إمكانية إتاحة مطبوعاتهم بصورة حرة أو مجانية على الإنترنت، وهو ما يعرف اليوم بـ"الوصول الحر"، الذي اكتسب زخمًا كبيرًا بين كل من اختصاصي المكتبات والباحثين (فراج، ٢٠١٤).

وتُعرَّف "مبادرة بودابست" دوريات الوصول الحر بأنها تلك الدوريات التي تمنح الحق للمستفيدين منها في الاطلاع على المقالات المنشورة بها، وتحميلها، ونسخها، وتوزيعها، وطباعتها، والبحث فيها، وربطها بالنصوص الكاملة للمقالات الأخرى. وأن الميزة الرئيسة لدوريات الوصول الحر هي إتاحة كامل محتوياتها للمستفيدين منها أينما كانوا، وذلك على العكس – مثلا – من الأرشفة الذاتية التي تعمل على إتاحة بعض مقالات الدوريات فحسب، ومن ثم فإنه يصعب على المستفيد في هذه الحالة التعرف على بقية المقالات (الشهري، ٢٠١٠). وفي محاولة استكشاف دوريات الوصول الحر في المكتبات السعودية، فقد بُحِثَ في "دليل دوريات الوصول الحر (دواج) Journals Access Open of Directory (DOAJ) http://www.doaj.org

□

**جدول رقم (٢)**

**دوريات الوصول الحر في المكتبات السعودية**

| اسم المؤسسة | التغطية الموضوعية | اسم المجلة |
|---|---|---|
| جامعة الملك سعود | Philosophy. Psychology. : Religion | Journals of Islamic Studies |
| جامعة الملك سعود | Science: Chemistry : | Journals of Chemical Society |
| جامعة القصيم | Medicine | International Journal of Health Sciences |
| جامعة طيبة | Medicine: Medicine | Journal of Taibah University Medical Sciences |
| جامعة الملك سعود | Computer science | Journal of King Saud University: Computer and Information Sciences |
| جامعة الملك سعود | Engineering (General). Civil | Journal of King Saud University: Engineering Sciences |
| جامعة الملك سعود | Science: Mathematics | Arab Journal of Mathematical Sciences |
| جامعة الملك سعود | Agriculture | Journal of the Saudi Society of Agricultural Sciences |
| جامعة الملك سعود | Science | Journal of King Saud University: Science |
| جامعة الملك سعود | Science: Biology | Saudi Journal of Biological Sciences |
| جامعة الأمير نايف | Medicine | Arab Journal of Forensic Sciences & Forensic Medicine |
| جامعة الملك سعود | Medicine: Therapeutics. Pharmacology | Saudi Pharmaceutical Journal |
| جامعة الملك سعود | circulatory (Cardiovascular) system | Journal of the Saudi Heart Association |
| جامعة الملك سعود | Medicine: Dentistry | Saudi Dental Journal |
| جامعة الملك سعود | Education | Journal of Educational Sciences |
| مركز أبحاث جامعة الملك فيصل | Medicine | Annals of Saudi Medicine |
| جامعة الملك سعود | Medicine: Ophthalmology | Saudi Journal of Ophthalmology |

وبالبحث في دليل دوريات الوصول الحر (DOAR ) السابق الإشارة إليه، فقد وجد أن هناك ١٨ دورية مسجلة في هذا الدليل تنتمي جميعًا للجامعات السعودية ما عدا مجلة واحدة صادرة عن وزارة الدفاع والطيران **Saudi Medical Journal** في مجال الطب، ومن الملاحظ أن الغالبية العظمى لموضوعات المجلات ذات الوصول الحر المتاحة تقع في العلوم والتقنية بنسبة ٨٩% بينما دوريتان فقط في العلوم الإنسانية بنسبة ١١%.

دليل دوريات الوصول الحر DOAJ يسمح للمستفيد البحث عن الدورية بأكثر من طريقة، الطريقة الأولى عن طريق التصفح حسب الترتيب الهجائي، وهذا يتطلب معرفة الباحث مسبقًا لعنوان الدورية فيبحث عنها حسب الحروف الهجائية الأجنبية، والطريقة الثانية يقسم الدوريات وفقاً للمجالات الموضوعية الرئيسية ويندرج تحت كل قطاع موضوعي رئيسي عدة قطاعات موضوعية فرعية تضم الدوريات وفي بعض الأحيان يندرج تحته موضوعات أكثر تفريعًا؛ أي إن التنظيم الموضوعي يتخذ الشكل الهرمي من خلال بناء شجري للموضوعات، وهناك طريقة أخرى حيث إن الدليل يتيح إمكانية البحث في كافة حقول البيانات الوصفية Metadata (إبراهيم، ٢٠١١). بالإضافة إلى أنه يتيح أيضًا البحث في محتوى الدوريات من أجل الوصول إلى المقالات التي يحتاجها المستفيد، علاوة على ذلك أنه يمكن للمستفيد استخدام المنطق البوليني في البحث (إبراهيم، ٢٠١١).

**ج- مواقع وصفحات البيانات المفتوحة:**

يرى "مرفق البيانات الوطني الأسترالي Australian National Data Service" أن البيانات المفتوحة هي تلك البيانات التي يمكن الإفادة منها بصورة حرة freely أو مفتوحةopen ، وإعادة استخدامها، وإعادة توزيعها من قبل المستفيدين المحتملين؛ وذلك مع ضرورة نسبة البيانات إلى منشئها أو معدها الأصلي (فراج، ٢٠١٩). ويعرّف «الميثاق الدولي للبيانات المفتوحة بأنها «تلك البيانات المتاحة بصورة رقمية، وفقا للخصائص التقنية والقانونية اللازمة لاستخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها بحرية من قبل أي شخص كان، وفي أي وقت وفي أي مكان. ولأن البيانات تعد حالة استثنائية، فإنه عادةً لا تكون سياسات الوصول الحر هي نفسها السياسات الخاصة بالإنتاج الفكري النصي، فالسياسات الخاصة بها لا بد أن تضع في اعتبارها قضايا الخصوصية والحالات الخاصة التي لا يمكن فيها نشر البيانات لأسباب عديدة. وبالتالي فإن وضع وصياغة سياسات للبيانات المفتوحة يعد قضية متخصصة ليست واضحة على طول الخط كما هو الحال في صياغة سياسات الوصول الحر للإنتاج الفكري **(Sale, 2006)**. وحُصِرَت تلك المواقع من خلال البحث في مواقع الجامعات وبعض المؤسسات والبحث في شبكة الإنترنت. واُستُثْنِيَت خدمة البيانات المفتوحة بأمانة الإحساء لأنها لا زالت تحت التكوين لم تكتمل بعد (فراج، ٢٠١٩).

□

**جدول رقم (٣)**

**مواقع البيانات المفتوحة بالمملكة العربية السعودية**

| عنوان الموقع | الهيئة المسئولة | الموقــع |
|---|---|---|
| منصة البيانات المفتوحة | جامعة أم القرى | https://uqu.edu.sa/it/App/FILES/14301 |
| البيانات المفتوحة | الجامعة الإسلامية | http://iu.edu.sa/site/89 |
| بوابة البيانات المفتوحة | جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية | https://itservices.imamu.edu.sa/login.aspx |
| البيانات المفتوحة | جامعة الملك سعود | http://etc.ksu.edu.sa |
| مرصد البيانات المفتوحة | جامعة الملك عبد العزيز | http://www.kau.edu.sa |
| OPEN DATA | جامعة الملك فهد للبترول والمعادن | http://data.kfupm.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة الملك فيصل | https://www.kfu.edu.sa |
| منصة البيانات المفتوحة | جامعة الملك خالد | http://data.kku.edu.sa |
| البيانات المفتوحة Open Data | جامعة القصيم | http://scatalog.qu.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة طيبـة | https://www.taibahu.edu.sa |
| منصة البيانات المفتوحة | جامعة الطائف | http://www.tu.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة حائل | http://www.uoh.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة جازان | http://intranet.jazanu.edu.sa |
| Open Data | جامعة تبوك | https://www.ut.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة نجران | http://stat.nu.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن | http://www.pnu.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية | http://www.ksau-hs.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز | https://psau.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | جامعة المجمعة | http://od.mu.edu.sa |
| البيانات المفتوحة | الجامعة السعودية الإلكترونية | https://www.seu.edu.sa |
| البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة المفتوحة للبيانات المفتوحة Open data Data | الحكومة السعودية | https://www.data.gov.sa/ |

**الملامح العامة لمواقع البيانات المفتوحة بمؤسسات المعلومات بالمملكة العربية السعودية:**

وعلى قوة البنية الأساس لتقنيات المعلومات والاتصالات، وارتفاع جودة الثقافة الرقمية في المملكة العربية السعودية، إلا أن معظم المؤسسات التي حرصت على إتاحة «البيانات المفتوحة» هي الجامعات إذ بلغت أقل من ثلاثة أرباع مجموع المؤسسات (٢٠ جامعة، بنسبة حوالي ٦٧%). ونلاحظ وجود ٧ مواقع فقط (من المواقع التسعة عشر؛ أي حوالي ٣٦,٨%) لها نطاق domain مستقل عن نطاق الجامعة، بما يفيد باستقلالية هذا الموقع وتميزه وأهميته لدى الجامعة. كما نلاحظ الإشارة في نطاق موقع جامعة الملك فيصل إلى مصطلح statistics بما يعكس الهدف الأساس منه وهو التركيز على البيانات الإحصائية ذات السمة الإدارية، فيما أُشير في نطاق جامعة الملك سعود إلى مصطلح open source ، بما يدل على عدم استيعاب الفرق بين البيانات المفتوحة وبين النظم مفتوحة المصدر (فراج، ٢٠١٩).

وتشير بوابات البيانات المفتوحة الحكومية في السعودية إلى توفير قاعدة بيانات حكومية ووضع استراتيجية عامة لتمكين الشفافية، وأتاحت البوابات السياسة العامة للبيانات المفتوحة والتراخيص الخاصة بالبيانات المفتوحة وتشير تلك البوابات تحت بند صريح إلى التراخيص الخاصة بالبيانات المفتوحة ولكنها ذكرت في جميع صفحاتها أن بعض البيانات تخضع لحقوق التأليف والنشر، على سبيل المثال براءات الاختراع، والعلامات التجارية...إلخ

أغلب البيانات قد حُدِّثَت ولكن هناك بعض البيانات غير موجودة والبعض الأخر يعود تاريخه إلى عام ٢٠١٢في البوابة الوطنية السعودية، وأتاحت البوابات واجهة مستخدم بأكثر من لغة مثل العربية والإنجليزية. وأتاحت البوابة الوطنية السعودية وصول ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال خاصية التباين والالتزام بمعايير WCAG 0.2 (السريحي، ٢٠١٩).

ونلاحظ عدم وجود تشريع جامع ينظم عملية نشر المعلومات الحكومية بتلك البوابات المفتوحة وافتقار الجهات الحكومية المنتجة للمعلومات لمبدأ الشفافية والتعاون (السريحي، ٢٠١٩).

**د- المبادرات والأنشطة التي تدعم الوصول الحر بالمملكة:**

يرى بعض الدارسين هذه المبادرات أن بدايتها الأولى ترجع لسنة ١٩٩٦ تاريخ نشر ما يسمى مبادئ برمودا، بينما يرى البعض الآخر أن مبادرة المكتبة العامة الأمريكية للعلوم

في سنة ٢٠٠١ هي الانطلاقة الأولى لسلسلة مبادرات الوصول الحر، ويرجح طرف آخر أن مبادرة بودابست هي الانطلاقة الحقيقية لها، يليها بيان بيستادا ثم إعلان برلين ماي ٢٠٠٣. أما على مستوى العالم العربي فقد كانت بداية الاهتمام بحركة الوصول الحر للمعلومات منذ سنة ٢٠٠٦ (غيدة، ٢٠١٥).

وفيما يلي نستعرض بعض مبادرات وأنشطة الوصول الحر داخل المملكة العربية السعودية والتي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي كالتالي:

- المؤتمر الخليجي المغاربي العلمي الثاني الذي عقد في الرياض فبراير ٢٠٠٦.
- ورشة عمل المحتوى العربي المفتوح في سياق مبادرة الملك عبد الله للمحتوى الرقمي. إذ قام معهد بحوث الحاسب بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ورشة عمل حول المحتوى العربي المفتوح يناير ٢٠٠٩.
- مؤتمر نداء الرياض للوصول الحر إلى المعلومات العلمية والتقنية (الرياض): انعقد هذا المؤتمر الخليجي– المغاربي بعاصمة المملكة العربية السعودية الرياض في ٢٠٠٦، وهو من تنظيم كل من مؤسسة التميمي للبحث العلمي ودارة الملك عبد العزيز، وقد صدر عنه بيان تضمن جملة من التوصيات تتمثل في اعتماد كل من الأرشفة الذاتية ودوريات الوصول الحر كطريقين متكاملين لتحقيق الوصول الحر.
- **المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.**

انعقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في سنة ٢٠٠٧ المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بعنوان مهنة المكتبات" وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية" حيث وصل عدد المشاركين في هذا المؤتمر ٤٦٠ مشاركًا، وقدمت فيه ٤١ دراسة علمية تمركزت أغلبها حول اتجاهات أعضاء هيئات التدريس والباحثين نحو الوصول الحر للمعلومات وآلياته (المؤتمر، ٢٠٠٧).

- **ورشة عمل بعنوان المحتوى العربي المفتوح.**

بدعم من خادم الحرمين الشريفين، انعقدت في سنة ٢٠٠٩ بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي، وخلال هذه المبادرة أقيمت بالرياض وتحديدا بمعهد بحوث الحاسب والإلكترونيات ورشة عمل بعنوان المحتوى العربي المفتوح لأجل تحقيق الأهداف التالية (فراج، ٢٠٠٩)، وتناولت

الفرص المتاحة للعاملين في مجال المحتوى المفتوح وكذلك ما يواجههم من تحديات، والعمل على تقاسم وتبادل الخبرات المتعلقة بصناعة المحتوى المفتوح وتحفيز المشاركة في إثراء المحتوى المفتوح، ودراسة الجوانب القانونية المتعلقة بحركة الوصول الحر للمعلومات وعرض نماذج دولية وعربية في مجال المحتوى المفتوح.

- **محرك بحث المكتبة الرقمية لمصادر المعلومات** يشمل مجموعة مختارة من المصادر في كافة التخصصات تتضمن أهم المراجع ومصادر المعلومات الحرة بمختلف الأشكال والأنواع؛ حيث يشمل ٣٣ مليون مصدر للمعلومات.
- **مبادرة بنك البيانات الوطني:** تهدف إلى دمج وتكامل مجموعات بيانات حكومية ضمن الخطة الاستراتيجية لمركز المعلومات الوطني، وهو بنك وطني للبيانات تتكامل فيه وتدمج جميع البيانات الحكومية لدعم صناعة القرار وتوفير النظرة الشمولية عن الوضع الحالي لمتخذي القرار، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف دُمِجَت مجموعة بيانات حكومية لثمانية قطاعات حكومية (تقرير إنجازات التحول الرقمي، ٢٠١٩).
- **مبادرة السحابة الحكومية:** تهدف إلى دمج مراكز بيانات حكومية ضمن استراتيجية مركز المعلومات الوطني، والسحابة الحكومية التي تستضيف معظم مراكز البيانات الحكومية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف دُمِجَ واُستُضِيفَ ٢٤ مركز بيانات حكومي لسبع عشرة جهة.
- **منصة استشراف:** دُشِّنَت منصة استشراف ضمن مبادرات المركز الوطني للمعلومات لموائمة مخرجات التعلم مع سوق العمل بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط لدراسة أثر مخرجات التعلم على سوق العمل وزيادة التحقيقات ذات الطلب العالي في سوق العمل السعودي.

ونلاحظ أن بعض المبادرات التي تهدف إلى تيسير الوصول إلى المعلومات لا تندرج تحت مبدأ الوصول الحر، ولذلك فإنه ينبغي التمييز بصورة واضحة بينهما بوصفهما شيئين مختلفين. فهناك بعض الخطط والمبادرات للتخفيف من مشكلات "الوصول"، وبالرغم من أن هذه الخطط قامت بتوفير "الوصول" إلا أنها لم تنجح في توفير "الوصول الحر". وعلى سبيل المثال فهذه الخطط ليست دائمة، كما أنها توفر الوصول لنسبة فقط من الإنتاج الفكري، فضلًا عن أن هذا الإنتاج ليس متاحًا بصورة حرة للجميع (فراج، ٢٠١٧).

**سياسات مؤسسات المعلومات نحو الوصول الحر:**

يعد وضع السياسات ذات أهمية كبيرة لتقدم الوصول الحر، وأفضل وسيلة لضمان إخراج سياسة جيدة هي إجراء هذه العملية بصورة منهجية. وتتبني استراتيجيات الوصول الحر على تطوير كل من السياسات، والبنية التحتية، والتأييد، وهذه الاستراتيجيات تنقسم بدورها إلى استراتيجيات مؤسساتية، وأخرى وطنية، وثالثة على المستوى الدولي.

ولمجتمع المعلومات ومؤسساته صدى قوي في الدعوة للوصول الحر، التي يمكن أن تحدث تغييرات على مستويات عدة، وتعد مؤسسة سبارك ونظائرها الأوربية واليابانية إحدى أبرز مؤسسات التأييد الفعالة، والتي أحدثت تغييرات على مستويات عدة **(Suber, 2008)**.

ولا تقتصر الدعوة للتأييد على تلك المستويات المخصصة بل يمكن مشاركة صناع القرار والأجهزة الحكومية وغيرها من مؤسسات القطاع العام بالدعوة والاستماع إلى المناقشات التي تدور حول مصادر الإنتاج الفكري العلمي الحر، وتوضيح قيمة الوصول إلى المعلومات وإنشاء قاعدة من البراهين العملية على منافع الوصول الحر، والنظر في التشريعات ذات الصلة سواء على صعيد الوصول الحر نفسه، أو على صعيد إحداث التغييرات اللازمة على قانون حقوق التأليف بما يسهم في سهولة الانتقال إلى الوصول الحر. كما حدث في أوكرانيا حيث صدر قانون بالفعل عام ٢٠٠٧ كجزء من تطور مجتمع المعلومات بالبلاد، والقانون الوطني الصادر حديثًا في إسبانيا به قسم خاص عن الوصول الحر.

منذ عام ٢٠٠٢ هناك كثافة متزايدة في نشاط التأييد والدعوة للوصول الحر، كما نشأت مؤسسات بعينها للترويج للوصول الحر. وقد كانت مبادرة بودابست للوصول الحر، مبادرة تأييد مبكرة على المستوى الرسمي، وبنشرها عام ٢٠٠٢ فإنها ستكون قد مهدت الطريق لتأييد الوصول الحر.

وعلى الصعيد الوطني، هناك البيان العربي الأول في هذا الصدد وهو نداء الرياض (٢٠٠٦) للوصول الحر إلى المعلومات العلمية والتقنية، والذي يشكل المبادرة الوحيدة التي عنيت بوضع سياسات للوصول الحر، وتمت الدعوة حينها إلى إنشاء مكتبة رقمية عربية في كافة المجالات دون أي قيود اقتصادية أو قانونية أو تقنية، باستثناء المتعلقة منها بالحقوق الأدبية للمؤلف التي تضمن له عدم تجزئة أعماله والحق بأن يعترف بإسهاماته وكذا بالإحالة عليها.

**السياسة الإلزامية للوصول الحر:** قد أثبتت الأدلة بشكل قاطع أنه لكي يكون هناك

تأثير حقيقي للسياسات، فإنها ينبغي أن تكون إلزامية. فلقد نجحت السياسة الإلزامية بالمؤسسات في تجميع المحتوى بمستودعاتها بمعدل حوالي ٦٠% من إجمالي إصدارات المؤسسة، وذلك بعد بضع سنوات من وضع السياسة المعتمدة للسياسات الإلزامية، ويكشف شكل رقم (١) عن مستويات الوصول الحر في المستودعات المؤسساتية المعتمدة للسياسة الإلزامية مقارنة مع مستوى الأرشفة الذاتية التطوعية **(Suber , 2010)**.

يمكن للسياسات أن تغطي إما الوصول الحر (النمط الأخضر ) أو كل من الأخضر والذهبي، إلا أن هناك اختلافًا في النهج بين كلٍّ من النمطين. ففي حين أن الوصول الأخضر الذي يعتمد على المستودعات، يمكن الإلزام به من قبل المؤسسات العلمية أو مؤسسات التمويل، إلا أنه من الصعوبة بمكان إصرار السياسات على الوصول الحر الذهبي الذي يعني إقناع الباحثين بالنشر في دوريات معينة، وليست هناك سياسة إلزامية بالوصول الذهبي **(Harnad, 2004)**.

وفيما يأتي نماذج من المبادرات المهمة التي نُفِّذَت بالفعل على صعيد السياسات التي عملت على التعجيل بالوصول الحر وتعزيزه.

**سياسات إلزامية على مستوى المؤسسات:**

تعد أولى السياسات الصادرة على مستوى المؤسسات، هي تلك التي صدرت عن كلية الإلكترونيات وعلم الحاسبات بجامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٢، والسياسات التي صدرت على مستوى جامعة كوينزلاند للتقنية عام ٢٠٠٤.

سياسات إلزامية على المستوى الوطني: وهي سياسة الوصول الحر التي اعتمدتها مجالس البحث العلمي السبعة بالمملكة المتحدة بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠١١. وأيضًا سياسة الوصول الحر التي اعتمدتها المعاهد الوطنية للرعاية الصحية بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٧. وعلى مستوى السياسات الإلزامية على المستوى الدولي سياسة ويلكوم ترست، المعتمدة عام ٢٠٠٥ **(Gargouri, 2010)**.

ومع نمو السياسات المشار إليها سابقًا على المستوى العالمي، إلا أننا في العالم العربي ما زلنا في هذا الجانب لم توجد سياسات واضحة وجلية، تقر هذا الوصول الحر وتنظم عملياته. والحقيقة أنه بدون تلك القوانين فإن مستويات الإيداع بالمستودعات سوف تظل منخفضة ويجعل من عملية الأرشفة الذاتية عملية فردية غير منظمة. فتبني سياسات الوصول الحر أمر حتمي، ولم يعد للسياسات أو الحكومات القرار في التبني أو عدم التبني (Björk, 2009).

ويذكر (الخطاب، ٢٠١٣) أنه لا بد من توافر ما يمكن تسميته الجاهزية المعرفية لإتاحة الإنتاج الفكري العربي ضمن الوصول الحر والذي يتمثل في وجود إنتاج معلوماتي عربي رقمي وأن يكون هذا الإنتاج مصنفًا علميًا. كما يستلزم مجموعة من السياسات والآليات الكفيلة بنقله من المفهوم النظري إلى التطبيق العملي. وفي سياق آخر اعتبر ناجي أن البلدان العربية لا تمتلك هذه الجاهزية، فالمحتوى العربي يعاني من مجموعة من الأزمات، فضلًا عن كونه ما زال ضعيفًا مقارنة بالإنتاج الفكري العالمي (ناجي، ٢٠١٤).

ونأتي على دليل سياسات الأرشفة الإلزامية لمستودعات الوصول الحر (**ROARMAP**) المنفذ من قبل جامعة ساوثامبتون الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٣، وهو سجل عالمي يعمل على حصر جميع سياسات الإيداع الإلزامية على مستوى مؤسسة معينة موجهة لأعضائها أو سياسات فرعية كسياسات كليات أو أقسام جامعة ما، وتأتي أهمية هذا الدليل في حصر وضبط السياسات الإلزامية للإيداع على المستوى العالمي، بالإضافة إلى أنه أداة مهمة ومورد غني لأولئك الذين يخططون لإعداد وصياغة السياسات الإلزامية للإيداع التابعة لمؤسساتهم (**ROARMAP، 2019**).

ويتيح الدليل البحث سواء بالدولة أو بنوع السياسة. ووفقًا لأخر إحصائية بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤، فقد بلغ عدد السياسات المضافة في السجل ٩٩٦ سياسة إلزامية، ويتضح من الرسم البياني في الشكل رقم (١) التزايد المستمر في إعداد سياسات الإيداع الإلزامية.

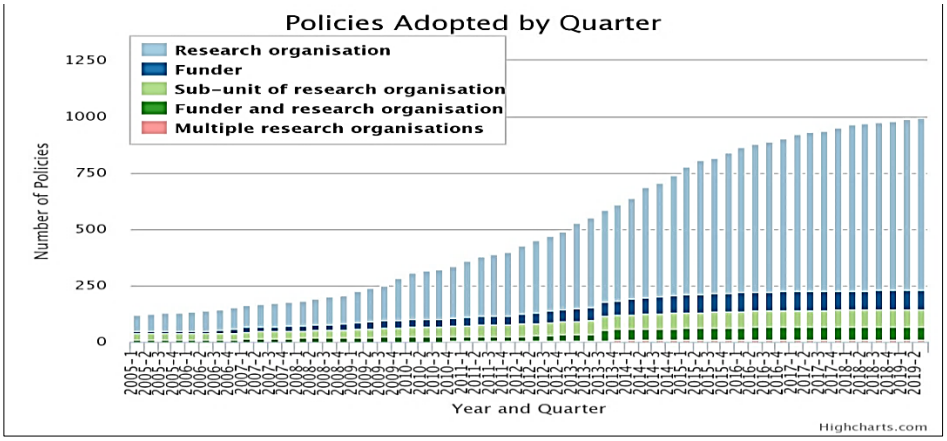


**شكل رقم (٢)**

**أعداد سياسات الإيداع الإلزامية على مستوى العالم**

والشكل التالي يوضح الدول العشر الأولى الأكثر حيازة لسياسة الإيداع الإلزامي على مستوى العالم.

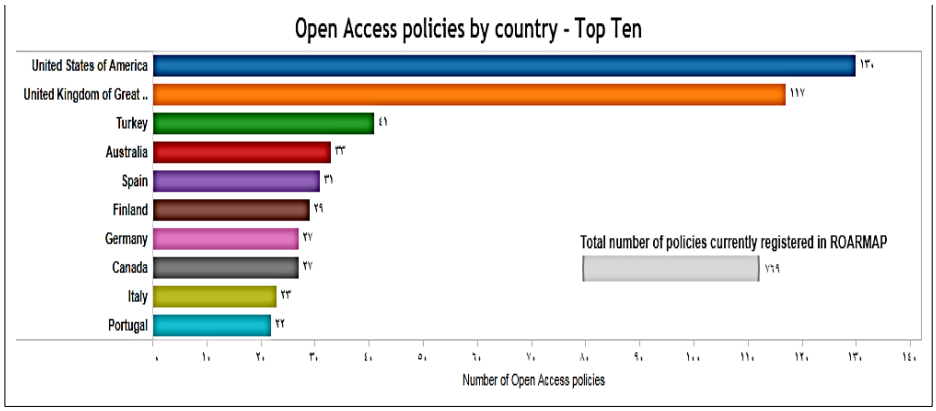


**شكل رقم (٣)**

**الدول العشر الأولى الأكثر حيازة لسياسات الإيداع الإلزامي**

وعلى الرغم من نمو السياسات المشار إليها سابقًا على المستوى العالمي، ولكننا في العالم العربي ما زلنا نفتقر إلى سياسات واضحة وجلية، تقر هذا الوصول الحر وتنظم عملياته، والملاحظ أنه لا توجد سياسة إلزامية تنتمي لأي دولة عربية بالدليل السابق ذكره.

**لمحات موجزة عن أفضل الممارسات ذات الصلة بالسياسات (Swan، 2007):**

- نمط السياسة: يمكن للسياسات أن تطلب أو تشجع إتاحة الوصول الحر، كما أنها يمكن أن تعمل على فرضه. وتدل الشواهد أن النمط الأخير، وهو الإلزامي، يعمل على استقطاب مستويات كبيرة من مصادر المعلومات. كما تدل الشواهد أن الباحثين عادة ما يكونوا راضين لإلزامهم بذلك.
- مسارات الوصول الحر محل التغطية: يمكن للسياسات أن تفرض الوصول الحر "الأخضر" عن طريق الأرشفة الذاتية، إلا أنها لحفظ حق المؤلفين في النشر فإنها ينبغي أن تشجع الوصول الحر "الذهبي" من خلال النشر في دوريات الوصول الحر.
- مكان الإيداع: يمكن أن يُفْرَض إيداع المصادر العلمية في مستودعات مؤسساتية أو مركزية.

- الحظر: ينبغي للسياسات النص على الحد الأقصى لفترة الحظر المسموح بها، التي ينبغي ألا تزيد عن ستة شهور. كما ينبغي على السياسات فرض إيداع النص الكامل للعمل العلمي في المستودع.
- الإجازات: ينبغي للوصول الحر على إجازة صاحب حقوق التأليف. ولضمان تحقيق الوصول الحر دون معضلات، فإنه ينبغي الاحتفاظ بقدر كاف من المحتوى بين أيدي الباحثين أو من ينوب عنهم، وقيام الناشرين بالتصديق على ما يسمى بـ "الترخيص بالنشر"
- الامتثال للسياسات: تتفاوت مستويات الامتثال للسياسات وفقًا لمدى قوة السياسة نفسها، والدعم المستمر الذي تحظى به السياسة.
- العقوبات ذات الصلة بدعم السياسات: يمكن لكل من المؤسسات العلمية ومؤسسات تمويل البحوث، اعتماد بعض العقوبات التي يمكن استخدامها في دعم سياسة الوصول الحر.
- الإعفاءات: حيث أن سياسة إلزام الباحثين قد لا تكون قابلة للتطبيق في جميع الأحوال، فإنه من الضرورة بمكان إقرار مادة خصوصًا بالإعفاء في تلك السياسات.

**النتائـــج:**

أظهرت الدراسة أنه لا توجد تنمية مستدامة حقًّا دون الوصول إلى المعلومات ولا يوجد وصول حقيقي وشامل إلى المعلومات دون وجود مكتبات، وتوفر أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق؛ لكن التنفيذ متروك للمكتبيين، حيث يكونون على استعداد للعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية والممولين لتقديم البرامج التي من شأنها تحسين حياة من يعيشون في مجتمعاتنا، ويمتلك المكتبيون القدرة على المساعدة في تغيير حياة الناس وخلق غد أفضل.

**وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التفصيلية منها:**

- دعم مؤسسات المعلومات السعودية لمستودعات لوصول الحر يعد ضعيفا، فلا يوجد سوى تسعة مستودعات مؤسساتية مسجلة في دليل المستودعات مفتوحة المصدر على شبكة الإنترنت Open DOAR تنتمي جميعها للجامعات السعودية وخصوصًا المكتبات المركزية لتلك الجامعات، وفيما يتصل بالدوريات، لا توجد

سوى ١٨ دورية من إجمالي ٧٤ تصدرها مؤسسات المعلومات مسجلة في دليل دوريات الوصول الحر (DOAR).

- غياب عنصر النفاذ إلى المعلومات عن خطة التنمية ٢٠٣٠ بالمملكة واقتصاد الأمر على تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.
- أغلب المؤسسات التي حرصت على إتاحة البيانات المفتوحة هي الجامعات حيث بلغت (٢٠ جامعة، بنسبة حوالي ٦٧%)، وأغلب البيانات قد حُدِّثَت ولكن هناك بعض البيانات غير موجودة والبعض الآخر يعود تاريخه إلى عام ٢٠١٢ كما في البوابة الوطنية السعودية.
- بعض المبادرات التي تهدف إلى تيسير الوصول للمعلومات لا تندرج تحت الوصول الحر، ولذلك فإنه ينبغي التمييز بينهما بصورة واضحة بوصفهما شيئين مختلفين.

وبالنسبة للسياسات: عدم وجود تشريع جامع ينظم عملية نشر المعلومات الحكومية بمنصات البيانات المفتوحة للوزارات المختلفة وافتقار الجهات الحكومية المنتجة للمعلومات لمبدأ الشفافية والتعاون.

- لا يوجد في العالم العربي سياسة واضحة وجلية تقر الوصول الحر، ومع تزايد السياسات الإلزامية للإيداع على مستوى العالم، فإنه لا يوجد حيازة لسياسة الإيداع الإلزامي على مستوى العالم العربي.
- نقص القوانين والتشريعات للمحافظة على استمرار ودعم التنمية المستدامة للمعلومات.
- عدم وجود جهة اتحادية لطرح وتنفيذ وتبني برامج متخصصة لتدعيم الوصول الحر للمعلومات وربط جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم بالمتحدة بمجتمع المعلومات والمكتبات.
- عدم وجود قناعة كافية من قبل المؤسسات المعلوماتية للأخذ بمبدأ الوصول الحر إلى المعلومات دون قيود.

**التوصيات:**

- ضرورة وضع المكتبات والوصول إلى المعلومات ضمن خُطط التنمية الوطنية والإقليمية، وتتبني استراتيجية للوصول الحر على أساس تطوير كل من السياسات والبنية التحتية، وتأييد العديد من الجهات الفاعلة التي تتابع هذه الاستراتيجيات.

- لا بد من رؤى واضحة بالدور الذي يُمكن أن تلعبه المكتبات والمعلومات في التنمية المستدامة وكيف يمكن أن تتخذ المكتبات دور الريادة في زيادة وعي المُجتمع بأهداف التنمية المُستدامة وجعل أهداف التنمية المُستدامة اتجاهًا سائدًا في المُجتمع.
- الاستفادة بشكل فعال من أدوات المناصرة مثل إعلان ليون بشأن الوصول إلى المعلومات والتنمية، وإقامة شراكات فعالة من أجل الانخراط في أنشطة الدعوة لدعم أنشطة التنمية المستدامة.
- النظر في تشريعات الوصول الحر وإحداث التغييرات اللازمة على قانون حقوق التأليف بما يسهم في سهولة الانتقال إلى الوصول الحر.
- وجود جهة اتحادية تسن القوانين والتشريعات اللازمة لتداول المعلومات، وربط أهداف التنمية المستدامة بمجتمع المعلومات. ووجود قناعة كافية من قبل المؤسسات المعلوماتية للأخذ بمبدأ الوصول الحر إلى المعلومات دون قيود أو شروط.
- لا بد من توافر ما يمكن تسميته الجاهزية المعرفية لإتاحة الإنتاج الفكري العربي ضمن الوصول الحر الذي يتمثل في وجود إنتاج معلوماتي عربي رقمي، وأن يكون هذا الإنتاج مصنفًا علميًّا. كما يستلزم مجموعة من السياسات والآليات الكفيلة بنقله من المفهوم النظري إلى التطبيق العملي.

## المراجـــع:


1. (DOAJ). (2019). *Journals Access Open of Directory*. Retrieved from http://www.doaj.org
2. Aronson, B. (2004). *Improving Online Access to Medical Information forLow-income Countries.* New England J. Medicine.
3. Ayris, P. (2016). Defining the role of libraries in the Open Science landscape: a reflection on current European practice. *Open Information Science, 2*(1).
4. Bailey, C. W. (2006). *Open access and libraries in: Electronic resources librarians: the human element of the digital information age.* Binghamton, NY: Haworth press.
5. Bailey, C. W. (2006). *What is Open Access. Open Access: Key Strategic, Technical and Economic Aspects.* Chandos Publishing (Oxford) Limited.
6. Björk B.-C., R. A. (2009). Scientific journal publishing. *Information Research, 14*, 391.
7. Brownr, P. O. ( 2003). *Open, Bethesda Statement on Access Publishing 21*. Retrieved from http://www.earlham.edu/~peters/fos/bethesda.htm
8. Click..et.al, A. B. (2019). *Library Supported Open Access Funds: Criteria, Impact, and Viability.* Click and Borchardt.
9. Cliff, M. (2010). *Making your article freely available: Some clarifications about Online Open and Creative Commons.* Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/
10. CRYER (E), C. (. (2011). Incorporating Open Access into Libraries. *Libraries Serials, 37*(2), 103-107.
11. *DOAR:The Directory of Open Access Repositories – OpenDOAR*. (2014, 21 Jun). Retrieved from http://www.opendoar.org/
12. Gargouri, Y... (2010). Self-Selected or Mandated, Open Access Increases CitationImpact for Higher Quality Research. *PLOS ONE, 5*(10), 6-36.

13. Harnad, S. a. (2004). Comparing the impact of open access (OA)vs. non-OA articles in the same journals. *D-Lib Magazine, 10*(6).
14. Igbinovia, M. (2016). Libraries as Vehicle to Sustainable Developmental Goals (SDGs): Nigerian's current status and outlook. *Library Hi Tech News, 33*(5), 16-17.
15. Lara, K. (2015). The library's role in the management and funding of open access publishing. *Learned Publishing, 28*(1), 4-8.
16. *Open DOAR*. (n.d.). Retrieved from https://v2.sherpa.ac.uk/opendoar/
17. *ROARMAP*. (August 2019). Retrieved from http://roarmap.eprints.org
18. Sale, A. (2006). Comparison of IR content policies in Australia. First. *First Monday, 11*(4).
19. Suber, P. (2008). Open Access, Impact and Demand: Why some authors self archive their articles.
20. Suber, P. (2010). *Open Access overview.* Retrieved from http://www.earlham.edu/~peters/fos/overview.htm
21. Swan, A. (May-June 2007, 95 (3),). Open Access and the progress of science. *American Scientist, 95*(3), pp197 -199.

٢٢. إبراهيم ,م .أ .(2010) . الوصول الحر إلى المعلومات : المفهوم،الأهمية، المبادرات . *Cybrarians Journa*(22).

٢٣. إبراهيم ,م .أ) . ديسمبر .(2011 سمات دوريات الوصول الحر في مجال المكتبات والمعلومات المتاحة بدليل :(DOAJ) دراسة تحليلية.(27)*Cybrarians Journal* .

٢٤. الإفلا .(2015) . مبادئ الإتاحة العامة في المكتبات. Retrieved from https://www.ifla.org/node/10789

٢٥. الإفلا 2017) .يوليو . (بيان الإفلا عن المكتبات والتنمية Retrieved from . https://www.ifla.org/activities-and-groups

٢٦. الأمم المتحدة. (٢٠١٧). أهداف التنمية المستدامة – ١٧ هدفا لتحويل عالمنا –. أُسْتُرِدَّ من http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp

٢٧. الخطاب ,ا .م . (2013 ) . لوائح المكتبات الجامعية في مصر:دراسة تحليلة: رسالة ماجستير .جامعة طنطا.

٢٨. السالم ,س .ب . (2019) .المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية.

٢٩. السريحي ,إ .م) . يناير .(2019 منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة مقارنة، المؤلفون *Journal of Information Studies & Technology*(2).

٣٠. الشهري ,ع .ف) . يناير . (2010 الجامعات السعودية ودورها في دعم الوصول الحر؛ دراسة استكشافية . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ,س .32-5 ,(1)*30*

٣١. الشوابكة ,ي .أ2019) . مارس . (المكتبات وحركة الوصول الحر للمعلومات: الدور والعلاقات والتأثيرات المتبادلة*cybrarians journal*..

٣٢. اللبان ,ه .ع .(1441) . واقع حركة الوصول الحر في المؤسسات المعلوماتية التابعة للجامعات الحكومية والأهلية في مدينة الرياض .مجلة دراسات المعلومات.20-1 , (9)

٣٣. المتحدة ,ا . (2015) .منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إعلان ليون حول إتاحة الوصول للمعلومات والتنميةww.lyondeclaration.org Retrieved from http://w .

٣٤. المتحدة ,ا .(2015) .التنمية المستدامة: *17* هدفًا لتحويل عالمنا Retrieved from . http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-

٣٥. المؤتمر الثامن عشر للمكتبات والمعلومات: بعنوان مهنة المكتبات "وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية"، Retrieved from .(2007). https://arab-afli.org/main

٣٦. المؤتمر الخليجي المغاربي الثاني الذي عقد بالرياض. Retrieved from .(2006) https://www.spa.gov.sa/334820

٣٧. آمنة ,ب . (2014) . الأرشيف المؤسساتي والوصول الحر للمعلومات العلمية *Revue RIST, 21*(1).

٣٨. تقرير إنجازات التحول الرقمي النصف سنوي لعام Retrieved from .(n.d.). *2019*. https://ndu.gov.sa/news/view/BiAnnual_Report

٣٩. تون ,ق .(2017) .1-. النفاذ إلى المعلومات والتنمية المستدامة فى تونس. المؤتمر الإقليمي الثالث للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساته ) إفلا (في المنطقة العربية بالتعاون مع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات والمعهد العالي للتوثيق . (12-1 .pp) , تونس.

٤٠. جابر ,ج .أ . (2018) .انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية دراسة فينومينولوجية . بيروت : الجامعة اللبنانية.

٤١. حمدي ,.م .أ . (2017) . دور المكتبة الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة لرؤية المملكة العربية السعودية. 2030 المؤتمر الإقليمي الثالث للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساته ) إفلا (في المنطقة العربية بالتعاون مع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات والمعهد العالي للتوثيق .(66-39 .pp) ,تونس.

٤٢. رؤية الممكلة العربية السعودية 2019). *2030* ديسمبر Retrieved from ). https://vision2030.gov.sa/

٤٣. سعود ,ا .ب .(2017) . دور المكتبات ومراكز المعرفة في دعم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فى دولة الكويت. المؤتمر الإقليمي الثالث للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساته ) إفلا (فى المنطقة العربية بالتعاون مع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات والمعهد العالي للتوثيق .(114 -103 .pp) , تونس.

٤٤. غنيم ,م .أ .(2005) . دور البيانات الضخمة في دعم أهداف التنمية المستدامة. مجلة المناره للبحوث والدراسات. (1)*12* .

٤٥. غيدة ,و .ي) . ديسمبر .(2015 نشأة حركة الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية. *journal cybrarians*(40).

٤٦. فراج ,ا .س .(2017) . تطوير وتعزيز الوصول الحر: مبادئ توجيهية للسياسات. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية.

٤٧. فراج ,ع .ا .(2019) . البيانات المفتوحة وإدارتها بالجامعات السعودية: دراسة تحليلية، وتصور مفاهيمي لإنشاء مرفق للبيانات البحثية & *Journal of Information Studies* . *Technology*(2-8).

٤٨. فراج ,ع .ا) . مارس .(2009 الوصول الحر في ضوء الإنتاج الفكري العربي. Retrieved from http://aioa.blogspot.com/2009/03/blog-post_2493.html

٤٩. فراج ,ع) . مايو .(2014 دوريات الوصول الحر: خدمة إلكترونية بدون نفقات. أحوال المعرفة. 55-52 ,(74).

٥٠. ليون .(2014) .بيان ليون حول إتاحة المعلومات والتنمية Retrieved from . https://www.lyondeclaration.org/content/pages/lyon-declaration-ar.pdf

٥١. ناجي , ص . (2014) . المستودعات العربية للجامعات في الدول العربية: دراسة تقييمية مع التخطيط إنشاء مستودع رقمي بجامعة القاهرة) رسالة ماجستير – جامعة القاهرة.

٥٢. نوال ,م .أ .(2017) . دور الجمعيات المهنية في حشد الدعم لخطة التنمية المستدامة: 2030 الجمعية المصرية للمكتبات نموذجًا .المؤتمر السنوي للجنة الكتاب والنشر كالمكتبات والنشر ودورها في التنمية المستدامة . القاهرة.